

## ملخص التقرير المتعلق الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة المالية 2015

تلعب الحسابات الخصوصية للخزينة ولاسيما تلك المرصدة لأموال خصوصية، دورا هاما بوصفها رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية المستدامة. بحيث تمثل الاستراتيجيات القطاعية المنجزة من طرف الحكومة والتي تمول أساسا من طرف الحسابات المذكورة، محطة جوهرية لتنفيذ السياسات العمومية المتعلقة بالتنمية. ويتعلق الأمر خصوصا بمخطط المغرب الأخضر، مخطط هاليوتيس، مخطط التنمية الطاقية، مخطط الحفاظ على البيئة والتطهير السائل، برنامج الإقلاع الصناعي، إصلاح بعض القطاعات كالعدل والشباب والرياضة والنقل واللوجستيك، وكذا ترميم التراث العمومي، على الخصوص، عن طريق بناء وتوسعة البنيات التحتية للنقل وتطوير العالم القروي والمناطق الجبلية وإنجاز التأهيل الترابي والتنمية الجهوية.

وقد عرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، حيث انتقل من 131 سنة 2004 إلى 75 سنة 2014. ويمكن إدراج هذا الانخفاض الملحوظ في إطار توجه يروم عقلنة ونجاعة تدبير الحسابات المذكورة.

ويبين تحليل بنيات موارد ونفقات الحسابات الخصوصية للخزينة، حسب طبيعتها، برسم سنة 2013، بالمقارنة مع سنتي 2011 و2012 ما يلي:

### 1. الحسابات المرصدة لأموال خصوصية:

تظهر المنجزات الأساسية للحسابات المرصدة لأموال خصوصية أهمية الجهود المبذولة من طرف الدولة لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وإنعاش الاستثمار العمومي وكذا لتحقيق التأهيل الترابي المستدام.

وقد بلغ مجموع الموارد المنجزة من طرف الحسابات المرصدة لأموال خصوصية سنة 2013، ما قدره 122.689 مليون درهم مقابل 109.772 مليون درهم سنة 2012 و101.642 مليون درهم سنة 2011، أي بزيادة سنوية متوسطة تصل إلى 9,87% برسم الفترة 2011-2013. في حين وصل مجموع النفقات المنجزة من طرف هذه الحسابات إلى 42.554 مليون درهم سنة 2013 مقابل 41.873 مليون درهم سنة 2012 و42.064 مليون درهم سنة 2011، مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا بنسبة 0,58% كمعدل سنوي برسم الفترة المذكورة.

ويتوزع مجموع تلك النفقات حسب الأنشطة برسم سنة 2013، كما يلي:

➡ **التنمية المحلية:** (22.519 مليون درهم) أي 53%

يمثل الحسابان المرصدان لأمر خصوصية اللذان يهتمان مجال التنمية المحلية، و هما " حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة" و"الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات"، إجمالاً، ما يناهز 51% من مجموع النفقات المنجزة برسم سنة 2013 في إطار الحسابات المرصدة لأمر خصوصية.

### 📌 التنمية البشرية والاجتماعية: (5.525 مليون درهم) أي 13%

#### • التنمية البشرية:

يساهم صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تمويل المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تتميز بتوسيع الاستهداف الترابي والفنوي إلى 702 جماعة قروية و532 حيا حضريا برسم الفترة 2011-2013.

#### • التنمية الاجتماعية:

يبلغ عدد الحسابات المرصدة لأمر خصوصية التي تعنى بالمجال الاجتماعي 12 حسابا سنة 2013. وقد بلغت المداخيل والنفقات المنجزة في إطار هذه الحسابات برسم نفس السنة، على التوالي، 20.062,5 مليون درهم و5.525 مليون درهم، أي 8,17% و8,13% من مجموع مداخل ونفقات الحسابات المرصدة لأمر خصوصية.

### 📌 تعزيز البنيات التحتية: (5.002 مليون درهم) أي 12%

تعتبر الحسابات المرصدة لأمر خصوصية آليات ملائمة لتمويل برامج تطوير وتأهيل البنيات التحتية ، حيث تمكن من تعبئة موارد مالية هامة. وترمي هذه الحسابات أساسا إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ✓ ترميم وإصلاح البنيات التحتية؛
- ✓ توسيع الشبكة الطرقية وفك العزلة عن العالم القروي؛
- ✓ تحسين تزويد السكان القرويين بالماء الصالح للشرب؛
- ✓ تحديد الملك العام البحري والمينائي؛
- ✓ تنمية البنيات التحتية الرياضية؛
- ✓ مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن؛
- ✓ تغطية النفقات المخصصة لتحملات ومهام الخدمة الأساسية للمواصلات؛
- ✓ تحسين الولوج لشبكات التطهير السائل وحماية البيئة؛
- ✓ مواجهة آثار الكوارث الطبيعية؛
- ✓ تعزيز وحماية القدرات الإنتاجية الطاقية وتطوير الطاقات المتجددة وتعزيز الفعالية الطاقية.

### 📌 التنمية الفلاحية والصيد البحري: (4.213 مليون درهم) أي 10%

يبلغ عدد الحسابات المرصدة لأمر خصوصية التي تخص عملياتها مجال الفلاحة والصيد البحري 7 حسابات بالإضافة إلى صندوق محارية آثار الجفاف، وتمثل نفقاتها 10,10% من مجموع نفقات الحسابات المرصدة لأمر خصوصية لسنة 2013.

## الإنعاش الاقتصادي والمالي: (373 مليون درهم) أي 1%

يبلغ عدد الحسابات المرصدة لأموال خصوصية التي تهم مجال الإنعاش الاقتصادي والمالي 8 حسابات، حققت مجتمعة برسم سنة 2013، على مستوى الموارد، ما قدره 12.623 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعاً متوسطاً بنسبة 8,6% مقارنة بسنة 2011.

مجالات أخرى: (4.922 مليون درهم) أي 11%.

### 2. حسابات القروض والتسيقات:

انتقل الجاري الإجمالي لحسابات القروض والتسيقات من 620,22 مليون درهم سنة 2011 إلى 519,67 مليون درهم سنة 2013، أي بانخفاض يقدر بـ 100,55 مليون درهم أو ما يناهز 20%.

ويتبين من خلال تحليل تطور جاري القروض والتسيقات، حسب فئة المستفيدين، أن المؤسسات البنكية قد استفادت خلال سنة 2013 من 61,31% من جاري هذه القروض، تليها شركة التمويل "جيدة" (12,01%) والشركة المغربية لتأمين الصادرات (8,91%) ثم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب (فرع الماء) (7,68%)، تليه مجموعة التهيئة العمران (5,44%).

### 3. حسابات الانخراط في الهيئات الدولية:

وصل مجموع المبالغ المدفوعة برسم مشاركة المغرب في الهيئات الدولية إلى 67,32 مليون درهم خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2014 و197,45 مليون درهم سنة 2013 مقابل 168,60 مليون درهم سنة 2012 و229,40 مليون درهم سنة 2011. أما بالنسبة للاعتمادات المبرمجة في إطار قانون المالية لسنة 2014 ومشروع قانون المالية لسنة 2015، فتبلغ، على التوالي، 478,40 مليون درهم و381,79 مليون درهم.

### 4. حسابات العمليات النقدية:

سجلت هذه الحسابات، من خلال الحساب المسمى "فروق الصرف في عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية"، برسم سنة 2013، موارد وتحملات وصلت، على التوالي، إلى 2.093,85 مليون درهم و1.004,24 مليون درهم.

### 5. حسابات النفقات من المخصصات:

بلغت توقعات موارد حسابات النفقات من المخصصات وسقف تحملاتها ما قدره 10.475 مليون درهم برسم الفترة 2013-2011، أي 15% و18% من موارد وتحملات الحسابات الخصوصية للخزينة.